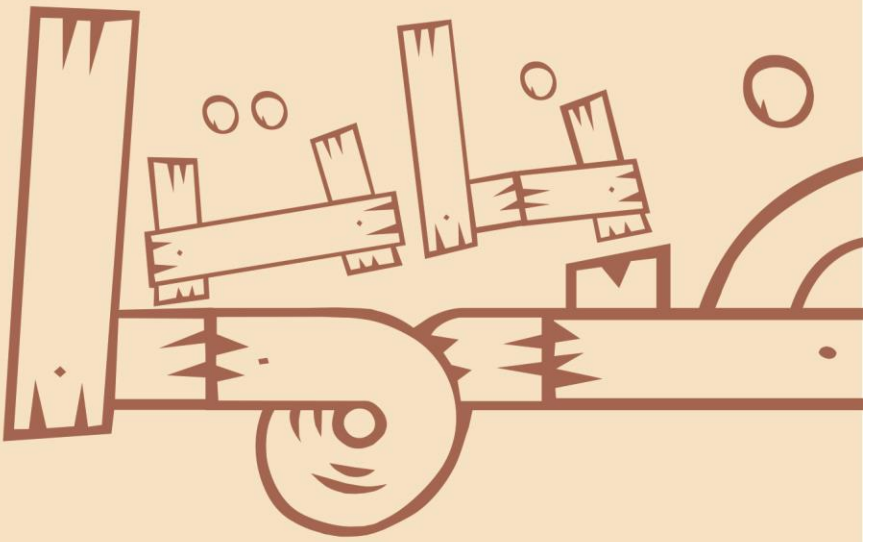

دراسة حول اوراق العمل الخاصة بمشروع سياسات حرية التعبير في اليمن

إعداد : احمد العرامي

DAMANAT

المورد الثقافي
Culture Resource

دراسة حول أوراق العمل الخاصة بمشروع ضمانات سياسات حرية التعبير في اليمن

أحمد العرامي
صحفي وكاتب وباحث في السياسات الثقافية

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

ضمانات.. مؤسسة غير ربحية وغير حكومية وبحث في الضمانات النظرية والعملية، المجتمعية والحكومية، الإقليمية والدولية لتطبيق حقوق الإنسان والحريات العامة بهدف خلق حياة أفضل للإنسان اليمنى وتوسيع خياراته.

للتعليقات الرجاء الارسال الى Damanat@damanat.org

أوراق العمل والدراسات الخاصة بضمانات متوفرة بنسخة الكترونية على موقع المؤسسة www.damanat.org

تم إصدار أوراق العمل ضمن مشروع السياسات الثقافية في المنطقة العربية الممول من مؤسسة المورد الثقافي 2018

كل الحقوق محفوظة ©

وضعت أوراق العمل التي احتواها هذا الكتاب، مسألة حرية التعبير في اليمن، على طاولة النقاش، من خلال تجارب أصحاب هذه الأوراق الذين خاض كل منهم، وكل في مجاله، معترك الفن والكلمة، وعاينوها عن كثب. وقد قدمت هذه الأوراق رؤى شبه شاملة لحال حرية التعبير في هذا البلد الذي يمر مجتمعه بمنعطف تاريخي، وظروف استثنائية، كان قبلها قد عانى الكثير من المتاعب والصعوبات كمجتمع ظل طموحاً على الدوام من أجل صناعة الدولة. وبحاجة لها، قبل أي شيء. ولهذا فإن كل مظاهر الحياة فيه، بما في ذلك الثقافة، وسياساتها محكومة بالتاريخ الخاص بهذا البلد وتجربة المجتمع والظروف التي يمر بها الآن. وقد اتضح هذا من خلال طبيعة الفنون في اليمن، وتجربة الصحافة، ووسائل التعبير، كما عكستها هذه الأوراق، حيث يمكن القول إن لها تاريخها وطابعها الخاص بما هي جزء من التاريخ العام للمجتمع والدولة، كما هي جزء من بنية المجتمع وتفكيره وخصوصيته.

ولعل طغيان حالة التحولات التي لم تتوقف خلال المائة العام الماضية من تاريخ اليمن، تجعل من اللااستقرار هو السمة السائدة في حياة مجتمعه، وتجربة الدولة، ما يجعل من الصعوبة بمكان الخروج بتصورات واضحة عن مستقبل حرية التعبير، ووضع السياسات الثقافية فيه، ومع ذلك فإن في الكتاب الذي يتضمن أوراق عمل سلسلة من الندوات التي أقامتها مؤسسة ضمانات وفي مجالات مختلفة من الفنون والثقافة يحمل الكثير مما يمكن قراءته، من خلال عمل مقاربة شاملة لما قدمه الباحثون كل في مجاله ومن خلال تجربته واطلاعه.

وربما لهذا انشغلت أوراق العمل ما بين التأصيل للاتجاهات الفنية والثقافية، نظرياً وتاريخياً، بينما كان من الصعب القبض على الكثير من الدوال والاتجاهات والقضايا المتعلقة بحرية التعبير والسياسات الثقافية، بيد أنه، وفي حالة مثل هذه يحتاج الأمر لدراسات معمقة أكثر، وأكثر تخصصاً، وبحثاً في التفاصيل، وأكثر تأطيراً، بيد أنه وبشكل عام سوف نلاحظ غياب دور المؤسسة الثقافية، وتباياناتها وفقاً للظروف التي تمر بها البلاد والمتغيرات السياسية، التي عادةً ما تنسحب المتغيرات فيها على الثقافة وسياساتها.

تجارب الفنانين:

وإذا نظرنا بادئ ذي بدء إلى تجارب الفنانين والباحثين أنفسهم، باعتبارهم نماذج من الوسط الفني والإبداعي ودور السياسات الثقافية في ذلك، سوف يتضح لنا أنهم يمثلون حالات فردية، لا دور كبير للمؤسسة الثقافية الرسمية في صناعتهم، أي نشؤوا واشتغلوا في ظل انعدام سياسات ثقافية تتجه نحو صناعة المبدعين وخلقهم، إنهم مجرد أفراد مبدعين اشتغلوا على العمل الثقافي بل وحاولوا مأسسة عملهم الثقافي من خلال إطلاق مبادرات أو العمل في مؤسسات مجتمع مدني والاستفادة من الدعم الخارجي للعمل الثقافي، بعيداً عن المؤسسة الثقافية الرسمية، وقريباً من المبادرات الشبابية التي تنظم خارج الأطر الرسمية.

بين الوعي الاجتماعي والتحريم:

بيد أنه وفيما يتعلق بالفنون يلاحظ أن الوعي الاجتماعي ما يزال عائقاً مهماً من خلال نظرة الاحتقار التي تواجهها الفنون الغنائية، إلى جانب النظرة الدينية التي تحرم الفن، وهو عامل مهم يساهم في ظهور النشيد الديني وبروزه في مراحل مختلفة بما يحمله من وظائف سياسية، وخطاب موجه. وقد شكى العديد من الفنانين المشاركين في أوراق العمل من القمع وتخلف نظرة المجتمع، سواءً في الفن التشكيلي أو التصوير أو الغناء. وهذا يعكس إلى أي مدى ما زالت السياسات الثقافية في البلد، وفي أحد وجوهها - وإن بشكل ضمني - محكومة بالتقاليد والأعراف والإرث الديني- الاجتماعي الثقيل.

التطور الرقمي:

عكست أوراق العمل إلى أي مدى مثّل التطور الرقمي وتقنيات الاتصال الحديثة بوابة أو نافذة مهمة لكسر هيمنة الرقابة، فبالرغم من أنه لم يفض إلى تطور فنون أو أشكال فنية جديدة، أو أن هذا ظل محدوداً على الأقل، إلا أنه مثّل نافذة تجاوزت الرقابة، وأتاحت للعديد من الأعمال والأصوات في مختلف المجالات أن تصل للجمهور، دون خضوعها لسلطة الرقيب. بيد أننا نلاحظ أن التوصيات انشغلت كثيراً بالحث على فعل التثقيف، وهي محقة في ذلك لأن كثيراً من الفنون في اليمن، ما زالت في بداياتها الأولى، ويبقى المعوق الأساس في وصول الرسالة هو الفجوة الكبيرة بين الفنان والمتلقي، ما يجعل من الرسائل الفنية، خصوصاً في مجالات الأدب، والفن التشكيلي صعبة الوصول، أو صعبة الفهم، نظراً لضعف ثقافة المتلقي

البصرية والقرائية، ويبقى مثل هذا عائقاً في ما يتعلق بوسائل الاتصال الحديثة إذ أنه وبالرغم من اتساع رقعة استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الاجتماعي، إلا أن معظم اليمنيين الذين كانوا يعانون من الأمية القرائية، ظلوا يعانون من الأمية الرقمية، أضف إلى ذلك أن الوضع المادي، وانقطاع الكهرباء ومشاكل الإنترنت، تجعل من الشبكات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي غير فاعلة في اليمن كما هي في بلدان عربية أخرى على الأقل.

تأثيرات الحرب:

وتؤدي الحرب دورها في بلورة مستقبل حرية التعبير في مختلف الفنون والمجالات، ولعل كلاً من الغناء والمسرح والصحافة، والتصوير، والفن التشكيلي، مجالات عانت في ظل الحرب، ومثلما تم اعتقال وحبس فنانين وقمع أصواتهم، تعرض كذلك الفن التشكيلي والتصوير الفوتوغرافي، والصحف، لأشكال من القمع والتنكيل والإغلاق والإيقاف عن العمل، وأحياناً القتل.

وبالرغم من أن أوراق العمل أظهرت إلى أي مدى تتمتع الثقافة الشعبية والفنون الأصيلة بالكثير من الخصائص والوظائف الثقافية، التي تعكس حرية التعبير، إلا أن الحالة الثقافية بفعل الصراع والنزاعات السياسية، تتجه نحو فرض نماذج أحادية تهدد التنوع والثراء عوضاً عن كونها تكرس محمولاً أو مضموناً ثقافياً اجتماعياً يهدد النسيج الاجتماعي ويمجد العنف ويبث الكراهية.

التراجع إلى الأسوأ:

بدلاً من التطور الذي يمكن أن يشهده اليمن في مختلف مجالات الفنون نلاحظ أن الامور تسير على العكس تماماً، فالصحافة التي كانت قد حققت خطوات كبيرة في مجالها، في العقود الماضية، أغلقت معظم الصحف، وحرية التعبير والعمل الصحفي، تسير إلى الوراء، وتراجع الصحافة المتنوعة والثقافية، تزامناً مع تضييق الخناق على الصحافة والصحفيين، وأما ما ظهر في اليمن من وسائل إعلام جديدة وقنوات ومواقع إخبارية، فلا يعدو كونه انعكاساً لحالة الحرب وتراجع حرية التعبير من خلال تجسيدها إعلاماً سياسياً يستلهم مادته ويكيف خطابه ويشتغل في ظل الحرب في نطاق الاستقطابات والخطاب الموجه، ويعكس حالة الصراعات التي تشهدها البلاد. وفي غير هذا الإطار لا تكاد تتوافر مساحة كافية لنمو الفنون وتجسيد حرية التعبير من خلالها.

ويبدو أن النكسة تشمل الفنون أيضاً، فنحن نجد أن الغناء الذي كان قد شهد في الفترات السابقة تطورا لافتاً وقف عند نقطة معينة تتمثل في إعادة انتاج المنتج، أما الأشكال التراثية الشعبية التي كانت قد مهدت لنشأة ألوان الغناء المختلفة كالصنعاني واللحجي والحضرمي، فتحولت في الفترة الأخيرة إلى تطور ثانٍ أو تراجع على المستوى الفني، بينما على مستوى الخطاب بدأت تستوعب الخطابات السياسية التي تمجد العنف وتدعو للكراهية، مثل "الزامل" و"الشيلة"، كأغاني حماسية مصاحبة لأنشطة الجماعات الدينية الحربية.

ويشمل هذا التراجع السينما، فبعد أن كان اليمن قد عرف دور السينما في مختلف المدن اليمنية، ووصل عدد دور السينما إلى 43 داراً، تتوزع على عدد من المدن اليمنية، لم يعد هناك سوى دار واحدة في المركز الليبي بصنعاء، كما اقتصر النشاط السينمائي على مبادرات مدنية، وهذا مرعب جداً، أن يصبح العمل السينمائي مجرد مبادرات شبابية ومؤسسات مدنية تقتصر على حدث أو حدثين.

القوانين:

ركز الباحثون كثيراً في أوراقهم وتوصياتهم على المشاكل الأولى للفنون وحرية التعبير، أي النظرة الاجتماعية والدينية، والمشاكل السياسية، وهذا يعني أن وضع الفنون في اليمن تراجع إلى حد بعيد، إلى ما قبل مناقشة القوانين وسنها، على أن كثيراً من الإشكاليات التي طرحت كان من الممكن أن يتم مناقشتها أو اقتراح حلول لها عبر أطر قانونية، إلا أن ضعف الدولة - كما يبدو - وحالة الحرب يجعل الحديث عن سن القوانين نوعاً من الحديث اللاواقعي، إذ أنه وحتى السياسات والقوانين الرسمية المشرعة، أصبحت شبه معطلة في ظل الحرب، ولذلك تفهم في ضوء هذا المطالبات بتفعيل القوانين المتعلقة بالسياسات الثقافية وحرية التعبير، وحقوق الملكية. بيد أن مثل هذا كله يظل مرهوناً بمستقبل الدولة إذ لا يمكن الحديث عن القوانين في ظل الحرب وغياب الدولة وحالة التشظي التي تشهدها البلاد. وإمكانية العودة إلى ما تم مناقشته في مؤتمر الحوار الوطني قبل أن يتعثر كل شيء بسبب الحرب.

الاستثمار في الفن:

شكت العديد من أوراق العمل بشكل أو بآخر، غياب الاستثمار في الفنون، فغياب دور السينما والدعم الذي يطالب به الفنانون، وغياب الإنتاج الثقافي، يعود إلى عدم

وجود اقتصاد فني يمكن أن تدور فيه حركة أموال، بيد أن الاستثمار - أحياناً - يظل مرهوناً بالصراع السياسي، مثل الإذاعات والمواقع والصحف التي تنقل المنتج الفني، أو يمر عبرها، ما يجعل المنتج الفني نفسه والاستثمار فيه خاضعاً للاستقطابات السياسية، ومكرساً بخطابها ومجسداً له. وفي هذا الاطار فإن حركة الأموال التي ينتج من خلالها المنتج الفني، لا تتعدى إلى جانب ذلك، سوى إلى المبادرات ومشاريع المجتمع اليمني، كسياق اقتصادي بديل أو هامش تتحرك فيه الفنون، ويرتبط بها، وهذا الدعم عادةً ما يفتقر إلى دراسة احتياجات الفن، كما لا يتعدى كونه مؤقتاً ونادراً ولا يساهم سوى بنسبة قليلة جداً في ازدهار الحركة الفنية، كما قد لا يتعدى ذلك إلى التوعية والعمل المجتمعي، أو خلق حركة فنية وثقافية واقتصاد فني ثقافي.

DAMANAT

100%حقوق و حريات و تنمية